



## الباب الرابع

### مسائل وفوائد

الفصل الأول: مسائل حول العربية  
الفصل الثاني: فوائد من هنا وهناك





لذا... فإن مسألة العود تنحصر في الضمير الغائب وهو إما منفصل نحو (هو - هي - هم) وإما متصل نحو هاء الغيبة من (عليه - كتابهم - ضربهما...)

## ٢- العود يكون على أقرب مذکور

اعلم أن الأصل في العود أن يكون على أقرب مذکور<sup>(١)</sup> ومن ثم آخر المفعول الأول في قوله تعالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيْطَانِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا﴾ [الأنعام: ١١٢] ليعود الضمير لقربه<sup>(٢)</sup> - إلا أن يكون مضافاً ومضافاً إليه فالأصل عوده للمضاف دون المضاف إليه لأنه هو المحدث عنه نحو قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [النحل: ١٨] ف(ها) عائد على المضاف وهو (نعمة وقد جاء على غير الأصل قوله تعالى: ﴿...فَأَطِيعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَذِبًا﴾ [غافر: ٣٧] أي موسى.

وقد وقع الخلاف بين المفسرين في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ حَمَخِرْ بِنَارِهِ رِجْسًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] فمنهم من أعاده إلى المضاف ومنهم من أعاده إلى المضاف إليه.

## ٣- العود على المتضمن معنى

ولا يشترط أن يعود الضمير على لفظٍ بعينه بغض النظر عن كون هذا اللفظ مقدماً أو مؤخراً. فقد يعود الضمير على ما لا يذكر في الكلام مطلقاً وذلك

(١) وهذا هو الغالب وليس مطرداً على الدوام، فالعرب ترجع الضمائر إلى قريب الذكر وبعيده، وقد جاء قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعْبُدُوا اللَّهَ أَمْتًا وَإِلَىٰ فَاطِرِ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطِمْ وَلَا يُطَعَدُ﴾ [الأنعام: ١٤] على مثال العود على بعيد الذكر، فلم يرجع الضمير (هو) على الولي، وإنما هو على الله عز وجل مع أن الولي أقرب ذكراً من اسم الجلالة - وقد قرئت في قراءة شاذة ﴿وهو يُطَعَّمُ وَلَا يُطَعَّمُ﴾.

(٢) والتقدير قبل تأخير المفعول (وكذلك جعلنا شياطين الإنس والجن عدوًّا لكل نبي).

نحو: عوده على (العدل) من قوله تعالى ﴿أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة: ٨]، وهو المصدر من الفعل الأمر. ولم يذكر بلفظه وكذا في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرزُقُوهُمْ مِنَّهُ﴾ [النساء: ٨] أي من المقسوم لدلالة القسمة عليه - وفي نحو قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] أي القرآن لأن الإنزال يدل عليه التزاماً وفي نحو قوله ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ، مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَابْتَاعُ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءُ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٨] فالضمير في إليه يعود على (المعافي) بكسر الفاء - وهو المستلزم من الفعل المبني للمجهول عَفَى وهو لا يذكر.

#### ٤- الأصل في العود أن يكون على المتقدم لفظاً ورتبةً

وتختص مسألة العود بأمرين.. هما اللفظ والرتبة. فاللفظ غني عن التعريف وهو ما ذكر لفظاً في الكلام. أو في كلام قد يعود عليه الضمير.

أما الرتبة.. فالمقصود بها رتبة الكلام عند النحاة حيث قَصَّوْا بأن يكون الفعل قبل الفاعل رتبة والفاعل قبل المفعول والمبتدأ قبل الخبر والموصوف قبل الصفة وصاحب الحال قبل الحال - غالباً - وهكذا والأصل في عود الضمير أن يعود على ما تقدم لفظه ذكراً وتقدمت رتبته نحو (رأيتُ زيداً فأكرمتُهُ) فإن الهاء من أكرمته عائدة على زيد وهو المتقدم لفظاً ورتبةً لأنه مفعول في الجملة الأولى - والجملة الأولى بطبيعة الحال متقدمة رتبة على جميع أجزاء الجملة الثانية.

وقد يعود الضمير على ما تقدم لفظاً وتأخر رتبة نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ...﴾ [البقرة: ١٢٤] فالهاء من ﴿رَبُّهُ﴾ مضافة إل الفاعل فتأخذ رتبته - وكلمة إبراهيم متقدمة في اللفظ لكن رتبته - وهي المفعول - متأخرة عن رتبة الضمير.

وقد يعود على ما تقدم في الرتبة وتأخر في اللفظ نحو ﴿فَأَوْحَسَ فِي نَفْسِهِ﴾

خَيْفَةً مُوسَى ﴿طه:٦٧﴾ فالضمير من ﴿نَفْسِهِ﴾ يعود على ﴿مُوسَى﴾ وهو المتأخر لفظاً والمتقدم رتبةً لأنه الفاعل - ورتبة الفاعل تتقدم رتبة متعلق الفعل. - ولا يجوز أن يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة معاً إلا في ست حالات<sup>(١)</sup>

وإليك بيانها:

الأولى: عند ضميرِي الشَّانِ والقِصَّةِ نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، ونحو ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦]، وضمير الشَّانِ هو الضمير المذكور الواقع قبل الجملة العائد على شَأْنِ الحديثِ نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فالضمير ﴿هُوَ﴾ يعود على الجملة بعده، وهي متأخرة عنه لفظاً ورتبة، وضمير القِصَّةِ وهو الضمير المؤنث الواقع قبل الجملة العائد على قصتها ومضمونها نحو ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ فالضمير (ها) عائد على ما بعده وما بعده متأخر لفظاً ورتبةً.

الثانية: في أسلوب المدح والذم نحو (نعمت جزاء المتقين الجنة) فإن الجنة هنا إعرابها خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هي) وهذا الضمير يعود على الجنة وهي متأخرة عنه في اللفظ والرتبة إذ إن رتبة المبتدأ قبل رتبة الخبر وكذا في نحو بس الخلق الإسراف

الثالثة: عندما يكون المبتدأ في معنى الخبر نحو ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧] فالضمير ﴿هِيَ﴾ يعود على حياتنا المتأخرة لفظاً ورتبةً.

الرابعة: البدل نحو (صلة سحيراً من أهلك ساعياً) فإن الضمير في (صلة) عائد على (من) الذي هو بدل منه والأصل أن البدل يأتي بعد المبدل منه ولذا فإن (من) هنا متأخرة في اللفظ والرتبة.

(١) هناك حالة سابعة تشبه حالة أن يكون الضمير مبدل منه ما بعده حيث يأتي الضمير مفسراً بما بعده وهو التمييز وذلك في مجرور (رب) نحو ربه رجلاً.

الخامسة: في أسلوب التنازع - عندما يتنازع عاملان على معمول واحد نحو (قام وقعد زيد فإن الضمير يعود على متأخر في اللفظ والرتبة عندما يُهمل العامل الأول ويُعمل الثاني<sup>(١)</sup>) وهذا هو رأي البصريين وإجماعهم. نحو (قاما وقعد الزيدان) فإن الضمير في (قاما وهو ألف الإثنين: يعود على (الزيدان) وهو فاعل في الجملة الثانية فهو متأخر في اللفظ والرتبة معًا.

السادسة: وهي خاصة بالشعر (الضمير المتصل بالفاعل المقدم العائد على المفعول المؤخر)

زان نوره الشجر

أي زان نور الشجر الشجر.

ولم يجزه أحد إلا في الشعر.

وقد نظمت لك أخي القارئ مسألة العود في أربعة عشر بيتًا حتى يسهل

عليك تحصيلها فإليك ما نظمت:

### مسألة العود

مُعَيَّبٌ وحاضر المقال	وقسّموا الضمير في المأل
مقدم الرتبة واللفظ تلى	وهو يعود في مُعَيَّبٍ على
وحاضر (نحن) فلا عود به	نحو محمدٌ مضى في دربه
في اللفظ دون رتبة فلتعلم	والعود قد يأتي على مقدم
ألقى محمدًا أخوه من عل	إذا ابتلي الخليل رثه بهن
أمضى كلامه الفتى دون رشد	والعكس قد يجيء أيضًا نحو قد
مؤخر لفظًا ورتبةً فلا	ولتَمَنَّعَنَّ عود مضميرٍ على
ما جاء عودٌ غيرهن البتة	تجزه إلا في ضروب سته

(١) المقصود بالعمل هنا: العمل في الاسم الظاهر وهو (الزيدان) في المثال المذكور

عند ضمير الشأن أولاً فسمّ قبيل مخصوص لمُدح أو لذمّ  
كذلك مبتدأ ومعناه الخبرُ إن هي إلا بلدةٌ بلا سفره  
ولو يكون مبدلاً فجوّزَنُ صلّه سحيراً من أتاك ساعياً  
وإن لمهمل بعاملين تنازعا رفع له بعين  
والمهمل الأول قد أتاك كإذهبان ويجيءُ إبناك  
وآخرًا شدّ وبالشعر انحضر كأن تقول زان نوره الشجره

## ٢- الثانية (مسائل حول الضمائر)

وهي مجموعة من القواعد واللطائف قد جمعتها لك -أخي القارئ- لتنعم بالفائدة.

الأولى: كل ضمير يتصل باسم يعرب: (ضمير مبني في محل جر مضاف إليه) نحو كتابك قيمٌ فالكاف هنا: ضمير مبني في محل جر مضاف إليه.

الثانية: ضمائر الرفع المتصلة الستة وهي (تاء الفاعل - نا الفاعلين - نون النسوة) وهي المتحركة و(واو الجماعة وألف الاثنين وياء المخاطبة) وهي الساكنة: هذه الضمائر في إعرابها لا تخرج عن ثلاثة أحوال<sup>(١)</sup> الأولى: اسم لناسخ فعلى وذلك عند اتصالها بأخذ النواسخ الفعلية نحو ﴿وَكَاثُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢]- ﴿فَأَصْبَحُوا خَاسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٣]- ﴿عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا﴾ [محمد: ٢٢]- ﴿وَإِنْ كُنْ أَوْلَيْتَ حَمَلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

(١) وقد تأتي هذه الضمائر على هيئة حروف لبيان المثني أو الجمع أو نحوه وذلك في لغة (أكلوني البراغيث) وهي لغة قوم وهم (بنو الحارث بن كعب) وذلك نحو (قاما الزيدان) (قاموا الزيدون) (قمن الهدنات) وكذا في كل موضع أسند فيه الفعل إلى اسم ظاهر مثني أو جمع أو مؤنث الجمع نحو قوله تعالى ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١] و﴿أَوَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣].

الثاني: نائب فاعل: وذلك عند الاتصال بفعل مبني للمجهول نحو ﴿أَيْنَمَا تُقِفُوا أَخَذُوا﴾ [الأحزاب: ٦١] ونحو ﴿فَذَكَادُكَ وَحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٤]

الثالث: فاعل وذلك عند الاتصال بالفعل المبني للمعلوم - غير الناسخ. نحو: (قاموا كسالى) - (فهل وجدتم) - (اللائئ يئسن).

الثالثة: الضمائر لا توصف ولا يوصف بها<sup>(١)</sup>

إذ أن الصفة إما تخصص النكرات أو تصف المعارف بما يزيد معرفتها - والضمائر هي أعرف المعارف فلا تحتاج إلى الصفة.

الرابعة: لا يكون الفاعل ضميرًا منفصلاً إلا بعد (إلا) في أسلوب الاستثناء نحو (ما ضربه إلا أنا) - (الله ربي ما رزقني إلا هو)

الخامسة: كاف الخطاب من ضمائر النصب والجر المتصلة ولا تأتي حرفاً لا محل له إلا في:

١ - (اسم الإشارة)<sup>(٢)</sup> نحو ﴿ذَلِكَ تَلَكَّتْ لَارِيْبَ فِيهِ...﴾ [البقرة: ٢] ونحو ﴿فَلَا يَلِكُ بُرْهَنَانِ...﴾ [القصص: ٣٢] ويأتي للدلالة على المخاطب عند الإشارة وما إذا كان مفرداً أو مثني أو جمعاً.

٢ - أسلوب (أرأيتك - أرأيتمكم... ) بمعنى أخبرني - أخبروني.

السادسة: قد يأتي الضمير في غير موضعه الإعرابي ويسمى حينئذ مستعاراً. ومثال ذلك (ضربتك أنت) فالضمير أنت من ضمائر الرفع المنفصلة لكنه هنا جاء توكيداً لضمير النصب (الكاف) فيقال (ضمير مبني في محل نصب توكيد للكاف - مستعار للنصب وكذا في قولك (مررت به هو) ف(هو) ضمير مبني في محل جر توكيد ل(ه) من به مستعار للجر.

(١) الإعلام توصف ولا يوصف بها - والجمل وشبه الجمل يوصف بها ولا توصف

(٢) كاف الخطاب المتصل باسم الإشارة يجوز أن يُفرد مع خطاب الجماعة نحو ﴿ثُمَّ عَفَوْنَا عَنْكُمْ مِمَّنْ بَعْدَ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [البقرة: ٥٢].

السابعة: ضمير الفصل: هو ضمير يأتي للفصل بين النعت والخبر<sup>(١)</sup> إذ يلتبس على السامع حين تقول (محمد المجتهد) أن المجتهد صفة لمحمد وأن السكوت هنا لا يحسن وينتظر منك الخبر وذلك لمجيء الخبر - في مرادك - معرفة - وإزالة هذا اللبس نقول: محمد هو المجتهد - فيكون (هو) ضمير فصل وإعرابه على وجهين.

الأول: أن يعرب ضمير فصل مبنياً لا محل لا من الإعراب وما قبله المبتدأ وما بعده الخبر.

الثاني: أن يُعرب مبتدأً ثانيًا واقعًا في جملة الخبر الاسمية.

الثامنة: الضمير المتصل لا يؤكد بالمتصل لفظيًا إلا إذا تكرر معه ما اتصل به فتقول (مررت بك بك) و(أكرمتك أكرمتك) مرارًا ولا تقول (مررت بك بك) وإذا لم ترد تكرار ما اتصل به فإنك تؤكد المتصل بنظيره المنفصل - وقد جوزوا التوكيد بضمير الرفع المنفصل نظيره المتصل سواء كان ضمير جر أو نصب أو رفع نحو (ضربته أنا) (ضربني أنا) (مربي أنا).

وإذا أريد توكيد الضمير المتصل بالنفس أو بالعين فلا بد من الإتيان بالنظير المنفصل أولًا وذلك نحو قوله (قوموا أنتم أنفسكم - أو أعينكم) وأما غير النفس والعين فلا يلزم ذلك نحو (قوموا كلكم).

التاسعة: يجب تقدم المفعول به إذا كان ضميرًا منفصلاً (إياك وأخواتها) على عامله (الفعل) بشرط أن يكون الفعل لواحد فقط نحو ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ وإنما جاز التأخر في (أعطيتك إياك) لتعدى الفعل (أعطى) إلى مفعولين اثنين.

(١) ويكون متوسطا بين المبتدأ والخبر ويكون عندما يأتي الخبر معرفا بأل - وقد يأتي عندما يكون الخبر جملة فعلية فعلها مضارع نحو ﴿وَمَكَرُوا لِيَكُ هُوَ نَبِيُّ﴾ [فاطر: ١٠] وما ضي نحو ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكٌ وَأَبْتَكِي﴾ [النجم: ٤٣].

العاشرة: لا يعطف على الضمير المستتر أو المرفوع المتصل إلا بعد فصله بضمير أو غيره نحو ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِمَا بَيْنَ يَدَيْكَ﴾ [طه: ٤٢] و(قل كلمتك وأخوك)- ولا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار مع المعطوف نحو (النصر لنا ولأعواننا- السهم بينك وبين أخيك).

الحادية عشر: ضمير الشأن هو الضمير المذكر الواقع قبل الجملة ويكون للغائب نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ويعود الحديث بعده عليه - وضمير القصة هو الضمير المؤنث الواقع قبل الجملة ويكون للغائب أيضًا نحو ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]

### ٣- مسألة (الزائد في القرآن)

اختلف في جواز إطلاق لفظ الزائد في القرآن - نحو (هل من خالق غير الله) ونحو (ليس كمثل شيء وهو السميع البصير). فأجاز قوم أن (من) و(الكاف) حروف جر زائدة ولم يُجْزَ آخرون. والأكثر على الجواز نظرًا إلى أنه نزل بلسان القوم ومتعارفهم، ولأن الزيادة بإزاء الحذف، هذا للاختصار والتخفيف وهذا للتوكيد والطوطئة ومنهم من أبى ذلك وقال: هذه الألفاظ المحمولة على الزيادة جاءت لفوائد ومعان تخصها فلا أقضي عليها بالزيادة. ولهذا نقول:- إذا أريد بالزيادة إثبات معنى لا حاجة إليه فهذا باطل باطل لأنه عبث محال على الله تعالى..

ولكن إذا أريد بالزيادة مجرد اللفظ المتعارف عليه بين النحاة وما يفيد هذا اللفظ من التوكيد والتوطئة فحسن. وفي هذه الحالة تكون الحاجة إلى هذا الزائد كالحاجة إلى المزيد عليه سواء، وأنه لو ترك كان الكلام دونه - مع إفادة أصل المعنى - أبت خاليًا عن الرونق البليغي - لا شبهة في ذلك.

## ٤- مسألة المحل الإعرابي للجمل

ينحصر حال الجمل - الاسمية والفعلية - بين صورتين لا ثالث لهما. إما جملة لها محل إعرابي وإما جملة ليس لها محل إعرابي.

أولاً: الجمل التي لها محل إعرابي

١- جملة الخبر: ومحلها الرفع نحو (السماء نجومها متلاثلة) والنصب إذا كانت خبراً للناسخ فعلى نحو (أصبحت السماء نجومها متلاثلة).

٢- جملة الحال: ومحلها النصب نحو ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ...﴾ [آل عمران: ١٣٩]

٣- جملة المفعول به: ومحلها النصب نحو (ظننتك تهجري) وكذا جملة مقول القول نحو- (قال محمد إن الحق مرّ).

٤- جملة المضاف إليه: ومحلها الجر نحو ﴿إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ...﴾ [مريم: ٤٢] وهي الجمل بعد الظروف.

٥- جملة النعت: ومحلها محل منعوتها نحو.

(وكن رجلاً رجليه في الثرى وهمة هامته في الثريا)

فجملة (رجله في الثرى) في محل نصب نعت لـ(رجلاً) الواقعة خبر لـ(كن).

٦- جملة جواب الشرط حين كون الشرط جازماً وكونها مقرونة بالفاء أو بـ(إذا الفجائية) وتكون في محل جزم نحو ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣] ونحو ﴿وَإِنْ لَمْ يُعْطَوْا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ﴾ [التوبة: ٥٨].

٧- الجملة التابعة لجملة لها محل إعرابي نحو (الصديق ينفك إذا أمن ويضرك إذا خان) فالثانية معطوفة على الأولى التي هي جملة الخبر.

ثانيًا: الجملة التي ليس لها محل إعرابي.

- ١- الجملة المستأنفة: وهي المتقطعة عما قبلها سواء كانت في صدر الكلام أو في أثنائه نحو (محمد مجتهد) ونحو (جاء محمد، زاده الله حرصًا).
- ٢- الواقعة جوابًا لقسم: نحو (والله لأضربن عنق كل منافق)
- ٣- جملة صلة الموصول: نحو (هذا الذي أوردني المهالك) وهو موصول اسمي وكذا صلة الموصول الحرفي نحو (يسرني أن تذهب إلى هناك).
- ٤- الجملة المفسرة: نحو (محمد برُّ أي خلقه حسن).
- ٥- جملة جواب الشرط غير الجازم ملطفاً - أو جواب الشرط الجازم عند خلوها من الفاء أو (إذا الفجائية) نحو (لولا الله ما اهتدينا) ونحو (إن تنصروا الله ينصركم).
- ٦- الجملة الاعتراضية: وهي الواقعة بين أجزاء جملة نحو (اعلم - هداك الله - أن الحق مرّ) أو بين جملتين مرتبطتين نحو (إن تذاكر - والله - تنجح).
- ٧- الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب: نحو (ذهب محمد وجاء زيد فالثانية معطوفة على الأولى وهي ابتدائية).

#### ٥- مسألة المصدر المؤول

وسوف يكون الحديث حول ثلاثة عناصر وهي:

- ١- وصور المصدر المؤول.
  - ٢- فوائده العدول من الصريح إلى المؤول
  - ٣- مواقع الإعراب له.
- ١- صور المصدر المؤول. المصدر المؤول هو ما دل من دون الصريح على المصدر وله صور، الأولى: أن والفعل نحو ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤] ونحو يعجبني أن قمت...

الثانية: أن ومعمولاها نحو ﴿أَوْلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١].

الثالثة: ما والفعل نحو ﴿يَمَاسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ [ص: ٢٦].

الرابعة: كي والفعل نحو ﴿لَكِنِّي لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأجزاء: ٣٧].

الخامسة: لو والفعل نحو ﴿يَوْمَذُ أَخَذَهُمْ لَوِيْعَمُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦].

السادسة: الذي نحو ﴿وَحُضِّتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩] على أن الذي هنا موصول حرفي.

### فوائد العدول من الصريح إلى المؤول:

فائدة العدول عن المصدر الصريح إلى أن والفعل ثلاثة أمور: الأول: دلالتها على زمان الحدث: من مستقبل في نحو يعجبني أن تقوم وماض في نحو أعجبني أن قمت. الثاني والثالث: الدلالة على إمكان الفعل دون وجوبه واستحالاته والدلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث دون هيئته، ألا ترى أنك إذا قلت (أعجبني أن قَدِمْتُ) قصدت بذلك نفس القدوم ولو قلت أعجبني قدومك لاحتمل ذلك أن الإعجاب لحالة من أحواله كسرعته لا لذاته<sup>(١)</sup>

- وذكر الصبان في حاشيته على شرح الأشموني لألفية ابن مالك نقلاً عن ابن جنّي فرقين بين أن والفعل وبين المصدر الصريح فقال: (أن والفعل لا يوكدّ بهما الفعل فلا يقال: ضربت أن اضرب ولا يوصفان فلا يقال يعجبني أن تضرب الشديد بخلاف المصدر الصريح أ.هـ)

ثم ذكر الصبان عن نفسه فقال: وهناك أمران: أحدهما مسد أن والفعل سد

(١) انظر حاشية السيوطي على المغني - ذكره ابن القيم في بدائع

الاسم والخبر في نحو ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢١٦] بناءً على نقصان عسي - ومسند المفعولين في نحو ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا...﴾ [العنكبوت: ٢] ثانيهما: صحة الإخبار به عن الجئة بلا تأويل عند بعضهم في نحو: (زيد إما أن يقول كذا وإما أن يسكت) لاشتماله على الفاعل والفعل والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح.

٢- مواقع الإعراب للمصدر المؤول. يتقلد المصدر المؤول جميع المواقع الإعرابية أعني بذلك الرفع والنصب والحذف دون الجزم.

فمثل الرفع مجيئه فاعلاً نحو ﴿أَوْلَوْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١] أي أو لم يكفهم إنزالنا الكتاب. أو نائب فاعل نحو ﴿قُلْ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١] أي قل أوحى إلي استماع نفر من الجن. ولا فرق بين أن يكون الفعل ظاهراً كما في هذه الأمثلة وأن يكون الفعل مقدرًا وذلك بعد (ما) المصدرية نحو قولهم (لا أكلمه ما أن في السماء نجماً أي لا أكلمه وما ثبت كون في السماء نجم. وكذا يقع الفاعل في صورة المصدر المؤول بعد لو (على مذهب الكوفيين) في نحو ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّىٰ تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحجرات: ٥]، أي لو ثبت صبرهم، وكذا وقوعه في محل رفع مبتدأ نحو ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ أَنْ تَرَىٰ الْأَرْضَ خَائِضَةً﴾ [فصلت: ٣٩] أي ومن آياته رؤيتك الأرض خاشعة - وخبر نحو (علامته أنه طويل) أي علامته طوله.

ومثال النصب مجيئه مفعولاً نحو (سالتك أن تدعوني) أي دعائك ونحو (وددت لو تؤمن) أي إيمانك ونحو (عرفت أنك قائم) أي قيامك.

ومثال الجر: (عجبت من أنك قائم) أي من قيامك وهو المجرور بحرف الجر - وكذا المضاف إليه نحو ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مَثَلٍ مَّا أَنْتُمْ نَظِّقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣] أي مثل نطقكم - فما: زائدة ومثل مضاف وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالإضافة.

## ٦- مسألة الكحل

وهي مسألة تتحدث عن إعمال اسم التفضيل عمل الفعل. حيث اتفقت العرب على جواز إعماله برفع فاعل في مسألة الكحل وضابطها أن يكون (أفعل) التفضيل صفةً لاسم جنس مسبوق بنفي والفاعل مفضلاً على نفسه باعتبارين وذلك كقول النبي ﷺ: «ما من أيام العمل أحبّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة»<sup>(١)</sup> وقول العرب (ما رأيت رجلاً أحسن في عينيه الكحل منه في عين زيد) ولذا فقد لُقبَت المسألة بمسألة الكحل. ومما ورد في ذلك من الشعر قول بعضهم.

ما رأيت أمراً أحبّ إليه البذل منه إليك يا ابن سنان

فإنك ترى في قول العرب: أحسن - اسم تفضيل - واقعا لاسم جنس مسبوق بنفي وهو (رجلاً) والفاعل وهو (الكحل) مفضل على نفسه باعتبارين. الأول: أن الكحل مفضل في العين على سبيل العموم الثاني هو في عين زيد مفضل عن غيره. وقد عمل اسم التفضيل هنا فرفع (الصوم) في الحديث الشريف - ورفع (الكحل) في المثال الثاني ورفع (البذل) في المثال الثالث. وقد لُقبَت بمسألة الكحل بناءً على المثال الثاني - (وهو قول مشهور عن العرب).

### ٧- مسألة في (الجمل وشبه الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات، وبعد ما يحتمل التعريف والتنكير أحوال أو صفات)

وهذه القاعدة هامة في الإعراب... وقد أشيع صدرها الأول وهو (الجمل وشبه الجمل بعد المعارف أحوال وبعد النكرات صفات) وأهمل عجزها وهو

(١) رواه الترمذي، كتاب الصوم، باب ما جاء في العمل في أيام العشر، برقم (٧٥٧)، وقال حديث حسن صحيح غريب.

(وبعد ما يحتمل التعريف والتنكير أحوال أو صفات). والعجز هام إذ ليست القاعدة - صدرها - على إطلاقها.

ومثال ما جاء بعد المعارف قوله تعالى ﴿وَجَاءُوا بِأَبَاهُمْ عَشَاءً يَبْكُونَ﴾ [يوسف: ١٦] فالجملة من الفعل المضارع وفاعله ﴿يَبْكُونَ﴾ في محل نصب حال - وصاحبها ضمير الرفع في جاءوا وهو واو الجماعة ومثال ما جاء بعد النكرات. قوله تعالى ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَّا رَيْبَ فِيهِ﴾ [آل عمران: ٩] والجملة الاسمية المصدرية بـ(لا) النافية للجنس في محل جر، نعت لـ(يوم).

ومثال ما يحتمل التعريف والتنكير يتمثل في.

أولاً: المحلّي بـ(ال) الجنسية: نحو (كمثل الحمار يحمل أسفاراً) فإن جملة يحمل تأخذ موضع النصب على الحال من (الحمار) وتأخذ موضع الجر على النعت لـ(الحمار).

ثانياً: النكرة المخصوصة: نحو ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ [القصص: ٢٠]، فجملة يسعى واقعة بعد ﴿رَجُلٌ﴾ التي خصصت بـ﴿مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾ فجاز فيها - في محلها - النصب على الحال والرفع على النعت. ومثال شبه الجملة.

مررت بزبيد على الفرس	شبه الجملة في محل نصب حال
مررت برجل على الفرس	شبه الجملة في محل جر نعت
يعجبني الثمر على أغصانه	شبه الجملة في محل نصب حال أو في محل رفع نعت.

ملحوظة: إذا خصصت النكرة فإنه يجوز أن تأتي الحال منها مفردة ليست جملة ولا شبه جملة - نحو حديث النبي ﷺ «طُوبَى لِعَبْدٍ آخِذٍ بِعَنَانٍ فَرَسِهِ أَشْعَثَ مَغْبَرَةً قَدَمَاهُ...»<sup>(١)</sup> حيث وردت كلمة (مغبرة) بالنصب والجر.

(١) رواه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الحراسة في الغزو في سبيل الله (برقم ٢٨٨٧).

كما أنها إذا خصصت توصف بالمعرفة أيضًا نحو: «وابعثه مقامًا محمودًا الذي وعدته»<sup>(٢)</sup> في حديث النبي ﷺ بعد الأذان

### ٨ - مسألة في (ابن وسط العلمين)

(ابن) هو أحد الأسماء الجامدة في اللغة العربية المبتدئة بهمزة الوصل نحو (ابن - ابنة - امرؤ - امرأة - اثنين واثنتين - اسم - ايم... ) وقد خصت هذه الألف من (ابن)<sup>(٣)</sup> بمسألة الحذف والإثبات وقد تعلق ذلك بالموقع الإعرابي تعلقًا وطيدًا.

وقد اشترطوا شروطًا ثمانية لحذف الألف من (ابن) الأول: أن يكون لقبًا<sup>(٤)</sup> غير مقطوع نحو (محمد بن ادريس عالم مجتهد) - ويخرج بذلك قول ابن مالك:

قال محمد هو ابن مالك أحمد ربي الله خير مالك

لوجود القطع.

الثاني: أن يكون مفردًا - غير مثنى ولا مجموع. ويخرج بذلك قولهم (محمد وإبراهيم ابنا أدهم رجلان صالحان)

الثالث: أن يتوسط بين علمين<sup>(٥)</sup> فيخرج بذلك (محمد ابن أخي رجل صالح).

(٢) رواه البخاري، كتاب الأذان، باب الدعاء عند النداء (برقم ٦١٤).

(٣) الألف من (ابنة) مؤنث (ابن) تأخذ نفس الحكم بنفس الشروط.

(٤) إذا وقعت بعد المتكرر صفة فإنها تتبع كلمة (ابن) الأولى في الإعراب نحو (جاء زيد بن عمرو بن علي بن أحمد التميمي) برفع التميمي إتباعاً له (ابن) الأولى الواقعة بعد زيد.

(٥) والعلم يكون اسمًا أو لقبًا أو كنية - وشرط اللقب أن يشتهر في تعيين مسماه وشرط الكنية أن تكون من أب أو أم) فيخرج ما كُني به (ابن و بنت)..

الرابع: (أن يتعرى العلم الأول من التنوين) <sup>(١)</sup> فيخرج بذلك (رأيت محمداً ابن أدهم) إذا هو على تقدير القطع (رأيت محمداً ابن أدهم) <sup>(٢)</sup>.

الخامس: أن يكون العلم الثاني أباً للأول أو أمّاً له حقيقةً أو شهرةً نحو (عليّ بن أبي طالب خليفة راشد) أو (المقداد بن الأسود صحابي جليل) حيث إن الأسود كان أباه بالتبني.

السادس: ألا يكون الأب لفظه (أبيه) فيخرج بذلك (زياد ابن أبيه) فيجب فيها إثبات الألف.

السابع: ألا يكون لفظ (ابن) بادئاً لسطر بأن يكون العلم الأول في نهاية السطر الأول وكلمة (ابن) في بداية السطر الثاني.

الثامن: ألا يقطع الهمز لوزن الشعر نحو:

يا يزيدُ ابنَ اليعمَلاتِ ألا ترى

فيجب في ذلك إثبات الألف لقطعها وزناً.

وقد جمعها لك في ستة أبيات تقول: <sup>(٣)</sup>

كذا من ابن وابنة نعتين	ومفردًا وسطًا لعلمين
وأولا في غير تنوين كما	ثانيهما أبٌ وأمٌ علما
حقيقةً وشهرةً الشبيه	والأبُّ ليس لفظه أبيه
والابن ليس بادئًا لسطر	والهمز لم يقطع لوزن شعر
والنعت لا بد بالأب ينقطع	علمت أحمد ابن بكر قد سمع
بلقب شرط بأن يشتهرا	أبا وأما كنية فصدرا

(١) حذف التنوين من العلم الأول هنا يكون للتخفيف.

(٢) وقد يأتي القطع على النصب نحو (رأيت محمداً ابن أدهم) على تقدير: أعني ابن أدهم.

(٣) هذه الأبيات جزء من أرجوزة لي في علم الإملاء بعنوان (تحفة الرجاء في علم الإملاء) لكنها لم يتم طبعها إلى الآن، أسأل الله العون والتوفيق.

وقولي: (كذا من ابن وابنة...) أي كذا تحذف ألف الوصل من ابن وابنة...).

### ٩- مسألة في (الفصل بين المضافين)

الفصل بين المضافين - المضاف والمضاف إليه - جائزو ووارد عن العرب وله صور متعددة ولم يقتصر على الطرف كما زعم بعض البصريين حيث قالوا لا يفصل بين المضافين إلا بالظروف ولا يكون ذلك إلا في الشعر. ومثلوا لذلك قول بعضهم (لله در اليوم من لامها) أي لله در من لامها اليوم.

وقد ورد عن العرب الفصل بصور غير الظرف نحو: الفصل بالشرط في (هذا غلام إن شاء الله زيد) أي غلام زيد إن شاء الله. وكذا الفصل بالجار والمجرور في قول النبي ﷺ «هل أنتم تاركوا لي صاحبي»<sup>(١)</sup> أي تاركوا صاحبي لي. وذلك على وجه من تحريج الحديث نحوياً، وكذا الفصل بالمفعول به في قول الأخفش.

فزجتها بمزجة زجَّ القلوص أبي مزادة...

أي زجَّ أبي مزادة القلوص - والقلوص هنا مفعول به للمصدر العامل (زجَّ) والقلوص هو الشابة من الإبل. وقد طعن بعض القاصرين من نحاة البصرة في قراءة ابن عامر رحمه الله في قوله تعالى ﴿وكذلك زَيْنٌ لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم﴾ [الأنعام: ١٣٧] ببناء الفعل زَيْن للمفعول ورفع قتل على أنها نائب فاعل ونصب أولادهم على المفعولية وخفض شركائهم على أنها مضاف إليه بعد قتل وقد فصل بين المضافين بالمفعول به - وطعنوا في ذلك بحجة عدم جواز الفصل بين المضافين إلا بالظروف وفي

(١) رواه البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الأعراف، (برقم ٤٦٤٠).

الشعر - وقد رُدَّ عليهم بثلاثة أمور الأول: ورود هذه القراءة بالتواتر عن النبي ﷺ وهو ما لا يردده عاقل.

ثاني: شركاؤهم في مصحف الشاميين مرسومة بالياء هكذا (شركائهم).  
الثالث: ما أنشده الأخفش كما ذكرنا (زجَّ القلوص أبي مزادة) حيث فُضِّل بين المضافين بالمفعول به.

### ١٠ - مسألة في البناء الأصلي والبناء العارض.

من المؤصل أن البناء يقدم على الإعراب - فلا يظهر مثلاً في قولك (أكرمت من جاءني أمس) على (مَنْ) الموصولة لأنها مبنية على السكون - ونقول فيها: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعولٌ به. - وكذا الأمر يكون للبناء الأصلي إذا تعارض مع البناء العارض فهو الذي يعرض للكلمة في موقع إعرابي دون آخر. ومثال تعارض البنائين: قولهم (يا مَنْ بك يرحمنا الله) فإننا نقول في مثل هذا: مَنْ: منادى مبني على الضم المقدر منع عن ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي. وكذا الحكم في (يا هؤلاء أقبِلوا) فهؤلاء منادى مبني على الكسر فالبناء الأصلي يقدم على البناء العارض عند تعارضهما.

### ١١ - مسألة في (إعمال شبه الجملة) (١)

إذا اعتمد شبه الجملة من (الجار والمجرور أو الظرف) على نفي أو استفهام أو اسم مخبر عنه أو اسم موصوف أو اسم موصول؛ عمل عمل الفعل (استقر) فرفع الفاعل المضممر أو الظاهر وذلك نحو (ما عندي مال) (وما في الدار زيد) فالأصل: ما استقر عند مال - وما استقر في الدار زيد فحذف الفعل و أنيب الظرف أو الجار المجرور عنه - وصار العمل لهما عند المحققين وقيل إنها العمل للمحذوف - واختاره ابن مالك - ويجوز لك أن تجعلها - شبه

(١) وهي مسألة جائزة غير واجبة.

الجملة - خبرًا مقدمًا وما بعدها مبتدأ مؤخرًا، والأول أولى لسلامته من مجاز التقديم والتأخير.

ومثال ذلك في القرآن قوله ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠] والتقدير أستقر في الله شك.

ف(شك) هنا فاعل لشبه الجملة العامل (في الله) حيث اعتمد على الاستفهام.

### ١٢- مسألة في (تعليق العمل في باب ظن وأخواتها)

أفعال القلوب ترد على ثلاث حالات: الإعمال والإلغاء والتعليق - والإعمال هو نصب ركني الجملة الإسمية على أنها مفعولان - والإلغاء هو عدم العمل مما يقتضي بقاء حكم الرفع لركني الجملة الإسمية. أما التعليق فهو إبطال العمل في اللفظ دون التقدير - أو دون المحل. والتعليق يكون عند اعتراض ماله صدر الكلام بين الفعل وبين معموليه وهو واحد من أمور عشرة:

الأول: لام الابتداء نحو ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]

الثاني: اللام الواقعة في جواب القسم نحو: (علمت - والله - ليقوم من زيد)<sup>(١)</sup>  
الثالث: الاستفهام: وذلك نحو ﴿وَلِإِنْ أَدْرَىٰ أَقْرَبٌ أَم بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] وهو استفهام بالحرف وكذا الحكم في استفهام الاسم نحو ﴿لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ الْحَرْزَيْنِ أَحْصَىٰ...﴾ [الكهف: ١٢].

الرابع: (ما) النافية نحو (علمت ما زيد قائم) ونحو ﴿لَقَدْ عَلِمْتَمَا هَتُولَاءَ يَنْطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]

(١) فلولا اللام لعمل الفعل (علمت) في الجملة ولكان التقدير علمت زيدًا قائمًا.

الخامس: (لا) النافية في جواب القسم نحو (علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو)  
السادس: (إن) النافية في جواب القسم نحو (علمت والله إن زيد قائم) أي  
ما زيد قائم.

السابع: (لعل) نحو ﴿وَإِنْ أَدْرَى لَعَلَّهُ فِتْنَةً لَكُمْ﴾ [الأنبياء: ١١١]

الثامن: (لو) الشرطية نحو قول حاتم الطائي الجواد المشهور

وقد علم الأقسام لو أن حاتمًا أراد ثراء المال كان له وفر

التاسع: (إن) التي في خبرها اللام نحو ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ  
لَكَذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١] والمعلق هنا هو اللام - على الظاهر - إلا أن ابن  
الخباز حكى في بعض كتبه أنه يجوز أن تقول (علمت إن زيدًا قائم) بالكسر مع  
عدم اللام وأن ذلك مذهب سيبويه وعليه فإن المعلق هو (إن).

العاشر: (كم) الخبرية: نحو ﴿الْمُرِيرُوا كَمَا أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ  
لَا يَرْجِعُونَ﴾ [يس: ٣١] وقدر (كم) خبرية منصوبة بأهلكنا. والجملة سدت  
مسد مفعولي (يروا) و(أنهم) بتقدير (بأنهم) وكأنه قيل (أهلكناهم  
بالاستئصال) وقال سيبويه: (أن ومعمولاتها بدل من كم) وهذا مشكل لأنه  
إن قدر (كم) معمولة ليروا لزم إخراج (كم) عن صدريتها وإن قدرها معمولة  
لأهلكنا لزم تسلط أهلكتنا على (أنهم) ولا يصح أن يقال: أهلكنا عدم الرجوع  
يقول ابن هشام في الشذور: (والذي يصح عندي أن يكون مراده أنها بدل من  
(كم) وما بعدها) فإن (يروا) مسلطة في المعنى على أن وصلتها.

- وفي جميع ما سبق فإننا نقول مثلا (ظننت لزيد عالم) أن زيدا مبتدأ وعالم  
خبره والجملة بركنيها في محل نصب بالفعل (ظننت) لكنه علق عن العمل في  
اللفظ. وذلك بدليل أنك لو عطف عليه لنصب نحو (حسبت لعمرؤ قادم  
ومحمدًا ذا خلق حسن) ف(حسب) عامل في (لعمرؤ قادم) في المعنى دون اللفظ.

## ١٢- مسألة في ( ما لا يحتاج إلى فاعل من الأفعال )

بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ومن ذلك الأول: الفعل المؤكد نحو قول الشاعر:

أناك أذاك اللاحقون احبس احبس<sup>(١)</sup>

الثاني: الفعل المبني للمجهول نحو ﴿يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ﴾ [النساء: ٤٢] حيث يطلب نائب فاعل.

الثالث: الأفعال الناسخة حيث تطلب اسماً وخبراً نحو ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [النساء: ٩٢]

وكذا (كان) الزائدة حيث لا تطلب شيئاً وذلك يكثر في أسلوب التعجب في صيغة (ما أفعل) نحو.

قول الشاعر:

لله در أنوشروان من رجل ما كان أعرفه بالدون والسفل

الرابع: الفعل المكفوف بـ(ما) نحو (طالما) - (كثراً) - وذلك بناءً على مذهب سيبويه. نحو (طالما عصيتني)<sup>(٢)</sup>

## ١٤. مسألة في التثليث من حروف القرآن

وقد رأيت أن أسوق إليك أيها القارئ - هذه المسألة لما فيها من فوائد جمة وهو مختصر لمؤلف بعنوان «تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن»<sup>(٣)</sup> وقد عمدت في النقل إلى ما يخص النحو منها دون اللغات

(١) اللاحقون هنا فاعل للفعل (أناك) الأول - والثاني توكيد لا فاعل له.

(٢) من العلماء من يزعم أن (ما) هنا مصدرية وهي التي ينسب منها وما بعدها مصدر مؤول والتقدير في (طالما عصيتني) طال عصيانك إياي.

(٣) للرعيني الغرناطي الأندلسي، (ت: ٧٧٩ هـ).

واللهجات العربية وذلك بقصد تخصيص الفائدة بما يتعرض له هذا المؤلف.  
﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة/ ٢] قرئ بالرفع على الابتداء - والنصب على المصدر - المفعول المطلق - والكسر على اتباع الدال اللام في حركتها بحكم الجوار.

﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] قرئ بالجر على أنه نعت، وبالرفع على القطع بإضمار مبتدأ فتكون هي الخبر - وبالنصب عليه بإضمار فعل أو على النداء - والتقدير: يارب العالمين.

﴿الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ قرئ بالنصب على القطع بالاختصاص - أي أعني - وبالرفع على القطع بالاسمية أي هو الرحمن - وبالكسر (الجر) على الاتباع (نعت).

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] قرئت كلمة الأرحام بالثلاثة:

بالرفع على الابتداء والخبر محذوف أي - والأرحام مما يجب أن تتقوه وأن تحتاطوا لأنفسكم فيه.

وبالنصب على سبيل العطف على اسم الجلالة أي - واتقوا الأرحام - وبالجر على سبيل العطف على ضمير (به) أي: تساءلون به وبالأرحام.

﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥] قرئت (غير) بالرفع صفة لـ [القاعدون] وبالجر صفة لـ [المؤمنين] وبالنصب على الاستثناء.

﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] قرئت كلمة أرجلكم: بالنصب عطفًا على الأيدي فهي في حكم المغسول لا الممسوح. وبالجر على الجوار - وهو ضعيف في عطف النسق - أو على سبيل العطف على الرؤوس بمعنى أن المسح هنا خفيف الغسل وخصت به الأرجل لكونها محل إسراف،

وقرئت بالرفع أيضًا على الابتداء والخبر محذوف دلّ عليه ما قبله.

﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥] قرئ بجر كلمة ﴿مِثْلُ﴾ بإضافة جزاء إليه، وكذا برفع كلمة ﴿مِثْلُ﴾ على أنه صفة لـ (جزاء) - وقرئ بنصب (مثل) على أنه مفعول به بـ (جزاؤا).

﴿وَاللَّهُ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] حيث قرئت (ربنا) بالجر نعتًا أو بدلًا من اسم الجلالة - وبالنصب على النداء على تقدير - والله يا ربنا ... - أو على إضمار - (أمدح).

وبالرفع مع رفع اسم الجلالة على تقدير أنها مبتدأ وخبر.

﴿لِنُقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَيَذَرَكَ وَعَالِهَتِكَ﴾ [الأعراف: ١٢٧] قرى الفعل (يذرك) بالنصب عطفاً على يفسد وبالرفع على الاستئناف وبالجزم تخفيفاً.

﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١] قرئ بنصب (شركاءكم) مفعولاً بعد واو المعية أو معطوفاً على (أمركم) أو على تقدير (وادعوا) وقرئ برفع (شركاءكم) عطفاً على ضمير (فأجمعوا) أو مبتدأ خبره محذوف وقد يقدر بـ (كذلك) وقرئ بالجر عطفاً على (كم) من كلمة (أمركم) أى وأمر شركائكم.

﴿وَكَأَيِّن مِّنْ آيَةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُونَ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ١٠٥]. قرئ بجر الأرض عطفاً على ما قبله، وبنصبها من باب الاشتغال عليها حيث اشتغل الفعل يمرون بالضمير في (عليها) عن الظاهر وهو المقدم (الأرض) والتقدير يكون (وكأين من آية في السموات وجاوزا الأرض يمرون عليها) ويرفعها على الابتداء والخبر هو ما بعدها وهو جملة ﴿يَمُرُونَ عَلَيْهَا﴾.

﴿وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّابِلِينَ﴾ [فصلت: ١٠] قرئ بالنصب في سواء على الحال - وقرئ شاذًا بالرفع على تقدير مبتدأ: هو سواء. وقرئ بالجر حملاً على الأيام (نعتاً لها).

﴿ وَقِيلَهُ يَرْبٍ ﴾ [الزخرف: ٨٨] قرئت بالنصب على المصدر - المفعول المطلق - وبالجر على أنه قسم والواو هنا للقسم أو على تقدير العطف على لفظ الساعة من - علم الساعة - في الآية قبل السابقة - وقرئت شاذًا بالرفع عطفًا على - ﴿ عَلِمَ السَّاعَةَ ﴾ - آية / ٨٥.

### ١٥. مسألة في الوصلات الخمس

اعلم أن الوصلات التي وضعتها العرب للتوصل بها إلى غيرها خمسة أقسام: أحدها: حروف الجر حيث وضعوها ليتواصلوا بالأفعال إلى المجرور بها ولولاها لما نفذ الفعل إليها ولا باشرها نحو - يرغب محمد في الخير - ﴿ وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ ﴾ [الطلاق: ٣].

الثاني: حرف - ها - التي للتنبيه حيث وضعت ليتوصل بها إلى نداء ذي الألف واللام.

الثالث: - ذو - وضعوها وصلة إلى وصف النكرات بأسماء الأجناس غير المشتقة نحو - هذا رجل ذو مال - .

الرابع: الذي - وضعوه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ولولاها لما جرت صفاتها عليها.

الخامس: الضمير الذي جعل وصلة إلى ارتباط الجمل بالمفردات خبرًا وصفة وصلة وحالًا فأتوا بالضمير وصلة إلى جريان الجمل على هذه المفردات أحوالًا وأخبارًا وصفات وصلات.

فائدة هامة:

لم يصفوا المعرفة بالجملة مع وجود هذه الوصلة المصححة كما وصفوا بها النكرة، لوجهين:

أحدهما: أن النكرة مفتقرة إلى الوصف والتبيين فعلم أن الجملة بعدها مبنية لها ومكملة لفائدتها.

الوجه الثاني: أن الجملة تنزل منزلة النكرة لأنها خبر ولا يخبر المخاطب إلا بما يجمله لا بما يعرفه فصلح أن يوصف بها النكرة بخلاف المعرفة فإنك لو قلت - جاءني زيد قام أبوه - على وجه الوصف لما ارتبط الكلام ببعضه ببعض لاستقلال كل واحد منهما بنفسه فجاءوا بالوصلة التي توصلوا بها إلى وصف النكرة باسم الجنس وهي - ذو - فقالوا: - جاءني زيد ذو قام أبوه - وهي لغة طى وهي الأصل ثم إن أكثر العرب لما رأها اسماً قد وصف بها المعرفة أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف في التعريف فأدخلوا الألف واللام عليه ثم ضاعفوا اللام كي لا يذهب لفظها بالإدغام وتذهب ألف الوصل في الدرج فلا يظهر التعريف فجاء منه هذا اللفظ تقديرًا ل - ذو - فلما رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفة قلبوا الواو منه ياءً إذ ليس في كلامهم واو متطرفة مضموم ما قبلها إلا وتقلب ياءً - وإنما كانت الواو في - ذو - لأنها كانت في حكم التوسط إذ المضاف مع المضاف إليه كالشيء الواحد.

وهكذا وصفت المعرفة بمعرفة مثلها وهي - الذي - وليس بالجملة التي هي من قبيل النكرات وصارت هذه الجملة مجرد صلة للمعرفة - (الذي) - نحو - أكرمت عمراً الذي أكرمني.

### ١٦. مسألة في (الخبر لا يجوز أن يكون أخص من المبتدأ) (١)

وهذه المسألة موطن كلام كثير قد أطال فيه النحاة الحديث - وقد قررها ابن القيم رحمه الله في «البدائع» كمقدمة هامة يبني عليها الحكم الدلالي الذي يفرق بين قولهم (كل ذلك لم يكن) وقولهم (لم يكن كل ذلك) وما شابهه.

(١) انظر بدائع الفوائد لابن القيم.

فالخبر لا يجوز أن يكون أخص من المبتدأ بل يجوز أن يكون أعم منه أو مساوياً له - إذ لو كان أخص منه لكان ثابتاً لبعض أفرادهِ ولم يكن خبراً عن جملته فإن الأخص إنما يثبت لبعض أفراد الأعم، فقد فرق النحاة بين دلالاتي الجملة الفعلية والاسمية وقالوا: إذا قلت (كل ذلك لم يكن وكله لم أصنعه) برفع كلمة كل في المثاليين، فهو نفي للكل بنفي كل فرد من أفرادهِ فيناقض الإيجاب الجزئي وإذا قلت: لم أصنع الكل ولم يكن كل ذلك فهو نفي للكلية دون التعرض لنفي الأفراد فلا يناقضه الإيجاب الجزئي إذ يحتمل معه أن يكون قد صنع البعض أو يكون البعض - فإذا عُرِفَ ذلك - فإذا كان المبتدأ لفظه (كل) الدال على الإحاطة والشمول وجب أن يكون الخبر المثبت حاصلاً لكل فرد من أفراد (كل) والخبر المنفي مثبتاً لكل فرد من أفرادهِ سواء أضفت كلا (كما في المثال السابق) - أو قطعتها عن الإضافة نحو (كُلُّ ذهب وكلُّ سيروى).

ولذلك يصح مقابله بالإيجاب الجزئي نحو قوله ﷺ وقد سُئِلَ: «أقصر الصلاة أم نسيت؟ فقال: كل ذلك لم يكن، فقال ذو اليمين: بل قد كان بعض ذلك»<sup>(١)</sup> ومن ذلك ما أنشده سيبويه رحمه الله:

قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنباً كله لم أصنع

حيث أنشده برفع كلمة (كله) وغير سيبويه يمنعه مطلقاً وينشد البيت منصوباً فيقول (كله لم أصنع) يقول ابن القيم: «والصواب إنشاده بالرفع محافظةً على النفي العام الذي أراده الشاعر وتمدح به عند أم الخيار ولو كان منصوباً لم يحصل له مقصوده من التمدح فإنه لم يفعل ذلك الذنب ولا شيئاً منه بل يكون المعنى لم أفعل كل الذنب بل بعضه وهذا ينافي غرضه.

(١) متفق عليه: أخرجه البخاري في كتاب الصلاة - باب: «تشبيك الأصابع في المسجد وغيره» (٦٧٤/١) حديث رقم (٤٨٢) ومسلم في كتاب «المساجد» باب: «السهو في الصلاة والسجود له» (٣/٦٦، ٦٧/٩٧/٥٧٣/نووي) من حديث أبي هريرة.

وأما إذا تقدم النفي وقلت (لم أصنع كلاً) ولم أضرب كلهم، كأنك لم تتعرض للنفي عن كل فرد وإنما نفيت فعل الجميع ولم تنف فعل البعض ألا ترى أن قولك: (لم أصنع الكل) مناقض لقولك (صنعت الكل) والإيجاب الكلي يناقضه السلب الجزئي، ألا ترى إلى قولهم: لم أرَ كل هذا فيما إذا فعل ما يريد وغيره، فتقول: (لم أرَ كل هذا) ولا يصح أن تقول: (كل هذا لم أرده).

### ١٧. مسألة في (إضافة كل وبعض وأي والأعداد إلى أسماء الزمان والمكان)

اعلم أن (كل وبعض وأي والأعداد) عند إضافتها إلى أسماء الزمان أو المكان فإنها تنصب على الظرفية

أما كل فمثالها في قوله تعالى: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ [التوبة: ٥] حيث نصب كل هنا على الظرفية وهو اختيار الزجاج وأكثر النحاة ويقال: «ذهبت كل طريق» - ومن انتصاب كل على الظرفية الزمانية قوله تعالى: ﴿تَوَتَّىٰ أْكُلَهَا كُلَّ حِينٍ﴾ [إبراهيم: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن: ٢٩].

وأما بعض ففي قول الشاعر:

أنا أبو المنهال بعض الأحيان<sup>(١)</sup>

حيث اكتسبت لقطه (بعض) معنى الظرفية عندما أضيفت إلى (الأحيان) فنصبت.

وأما أيّ ففي قول الشاعر:

أيّ يوم سررتني بوصالٍ لم تسؤني ثلاثة بصدود<sup>(٢)</sup>

فأيّ هنا منصوبة على الظرفية.

(١) المغني (٥١٤/٢) والبيت المذكور في (اللسان) أين (١٦/ ٨٥) لأبي المنهال.

(٢) المغني (٥١٤/٢).

وأما الأعداد: ففي قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩] فمائة عام ظرف لـ (أماته) على المعنى لأن المعنى البثه مائة عام ولا يجوز أن يكون ظرفاً على الظاهر لأن الإمامة تقع في أدنى زمان ويجوز أن يكون ظرفاً لفعل محذوف تقديره: فأماته الله فلبث مائة عام ويدل على ذلك قوله تعالى بعد ذلك: ﴿كَمْ لَبِثْتُمْ﴾<sup>(١)</sup> وكذا في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [المائدة: ٢٦] وأربعين هنا ظرف زمان منصوب - للتيه في قول الحسن وقتادة حيث قالوا: ولم يدخلها أحد منهم - فالوقف على هذا على (عليهم) وقال الربيع بن أنس وغيره: إن أربعين سنة ظرف للتحريم فالوقف على هذا على أربعين سنة<sup>(٢)</sup>.

### ١٨. مسألة في (صور حذف الخبر جوازاً)

قد وضع النحاة قاعدة عامة في هذا الباب وهي (يجوز حذف الخبر إذا دل عليه دليل - أو إذا علم من الكلام) لكننا سوف نعرض إلى ما اشتهر واطرد في هذا الباب من صور علها تكون معينة على الإمام بهذه المسألة.

- ١ - يكثر ذلك - الحذف - في أسلوب الاستفهام ... فعند الجواب يحذف الخبر جوازاً للإيجاز نحو قولك: (زيدٌ) لمن سأل (من عندكم؟) والتقدير زيدٌ عندنا.
- ٢ - عند وقوع المبتدأ بعد إذا الفجائية نحو (خرجت فإذا بالسبع) والتقدير (فإذا السبع حاضرٌ) وهذا على اعتبار أن (إذا الفجائية) حرف وليست اسماً حيث وقع في ذلك الخلاف.
- ٣ - يحذف الخبر بعد فاء الجواب وقد جاء ذلك عند معري القرآن كثيراً<sup>(٣)</sup> -

(١) التبيان (١/٢٠٨، ٢٠٩).

(٢) تفسير القرطبي (٦/١٣).

(٣) معاني القرآن للفراء (١/٢٨٢، ٢/٥٨)، إعراب القرآن للنحاس (١/٣١٣) معاني القرآن

فيقول الزجاج مثلاً في قوله تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٦] معناه: فعليه صيام ثلاثة...

٤- حذف الخبر في سياق العطف - حيث يحذف في سياق العطف على مبتدأ قد ذكر خبره فيستغني بالخبر الأول عن ذكر الثاني لأن المعنى مفهوم ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَبْسُنُ مِنَ الْمَجِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أُرْتَبَتْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ [الطلاق: ٤]، ويتعلق فهم هذه الآية بسبب النزول حيث يروي الفراء أنه لما نزلت ﴿فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ قام رجل فقال: يا رسول الله فما عدة الصغيرة التي لم تحض؟ فقال: واللائي لم يحضن بمنزلة الكبيرة التي يئست، عدتها ثلاثة أشهر<sup>(١)</sup> - وقد صرح بذلك - الحذف - العكبري في تبيانه حيث قال: ﴿وَالَّتِي لَمْ يَحِضْنَ﴾ هو مبتدأ والخبر محذوف أي فعَدَّتْهُنَّ كذلك<sup>(٢)</sup>.

٥ - حذف الخبر في التنازع: حيث يحذف الخبر للاستغناء عنه وتجنباً للتكرار في التنازع حيث نجد مبتدئين معطوفين يخبر عنها بخبر واحد يستغني به عن الخبر الآخر لعلم المخاطب بالمحذوف وقد أشار إلى ذلك سيبويه والمبرد في كتابيهما (الكتاب والمقتضب).

ومثال ذلك في القرآن الكريم ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾ [التوبة: ٦٢] حيث قدر الزجاج<sup>(٣)</sup> الخبر، وقال إن المعنى: والله أحق أن يرضوه ورسوله أحق أن يرضوه - وكذلك اختار النحاس<sup>(٤)</sup> الحذف في هذه الآية.

٦ - حذف الخبر مع شبه الجملة - إذا وقع الظرف أو الجار والمجرور خبراً

للأخفش (١/١٥٧، ١٥٨، ١٧٧، ٢٤٤).

(١) معاني القرآن للفراء (٣/١٦٣).

(٢) التبيان في إعراب القرآن (٢/٢٦٣) (سور الطلاق) -.

(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/١٣٢).

(٤) إعراب القرآن للنحاس (٢/٢٢٤).

فإن النحاة يختلفون في كون شبه الجملة هي الخبر، أو أنه محذوف مقدر - جملة فعلية، أو اسم فاعل على اختلاف فيما بينهم - فالتقدير في زيدٌ عندك - أو في الدار يكون: زيد كائن أو مستقر أو كان أو استقر، وقد ربطوا هذا الحذف بوقوع الفائدة<sup>(١)</sup> وقد قدر الأخفش<sup>(٢)</sup> الخبر جملة فعلية في قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥] أي بحساب وقد قال الدكتور محمد أحمد خضير في كتابه (الظواهر النحوية): وأظن - والله أعلم - أنه أراد: يجريان بحساب.

بينما نجد الزجاج يفرق بين المعنى، واعتبار الجار والمجرور الخبر، في قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾ [البقرة: ٧٨]، حيث يجعل (منهم) الخبر ويقدر المعنى: واستقر منهم أميون<sup>(٣)</sup>.

والذي دفع النحاة إلى هذا التقدير إنما هو اعتبار المعنى، فإذا كان الخبر هو محط الفائدة، فإن الجار والمجرور أو الظروف لا يفيدان إلا إذا قدرنا ما يتعلقان به من فعل أو اسم فاعل لأنهما يتضمنان الحدث الذي تتم به الفائدة أو المعنى.

٧ - وقد يأتي المصدر مرفوعاً بعد القول فيقدر له الخبر ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩] فقد قدرها الفراء (وعليكم سلام) أو (هو سلام) ومثل ذلك ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [محمد: ٢١] قدرها ابن جني: طاعة وقول معروف أمثل من غيرها<sup>(٤)</sup> أو (أمرنا طاعة وقول معروف) وذلك على تقدير المبتدأ.

(١) شرح ابن عقيل (٢١١/١) شرح ابن يعيش (٨٩/١).

(٢) معاني القرآن للأخفش (٤٩٠/٢).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (١٣٢/١).

(٤) الخصائص لابن جني (٣٦٤/٢) الهيئة العامة للكتاب.

وهناك صور أخرى كثيرة لحذف الخبر لا يسع المقام ذكرها نحو حذفه في فواتح السور نحو ﴿ذَكَرْ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ [مريم: ٢] فقدرها الأخفش<sup>(١)</sup> مما نقص عليك ذكر رحمة ربك، ونحو قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾ [النور: ٢] وتقديرها مما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني - حيث حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وهو (الزانية).

فائدة: يقول الأشموني<sup>(٢)</sup> معلقاً على ابن مالك في ألفيته:

وحذف ما يعلم جائز كما تقول زيد بعد من عندهما

يقول: حذف ما يعلم من الجزئين بالقرينة جائز - يقول الصبان<sup>(٣)</sup> في حاشيته على شرح الأشموني: واختلف فيما إذا دار الأمر بين جعل المحذوف المبتدأ أو الخبر فقيل: الأحسن حذف الخبر لأن الحذف تصرف وتوسع والأحق بذلك الخبر فإنه يقع مفرداً متشققاً وجامداً وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولأن الحذف أليق بالإعجاز - وقيل الأحسن حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة. اهـ.

### ١٩. مسألة في صور حذف المفعول به

يترد حذف المفعول به لكننا في هذا المقام نعرض لبعض الصور التي يكثر فيها ذلك الحذف.

أولاً: حذف مفعول المشيئة.

يقول تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠] يقول الفراء

(١) معاني القرآن للأخفش (٢/٤٠١).

(٢) شرح الأشموني (١/٣٣٨).

(٣) حاشية الصبان بشرح الأشموني (١/٣٣٩).

مقدراً المفعول به المحذوف (وما تشاءون ذلك السبيل)<sup>(١)</sup> وعمم الأخصش المفعول المقدر فقال: (ما تشاءون من الخير شيئاً إلا أن يشاء الله أن تشاءوه)<sup>(٢)</sup>.  
ويقول تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ [الانفطار: ٨] والمعنى - والله أعلم - في أي صورة شاء أن يركبك ركبك<sup>(٣)</sup>.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥] فضّل أبو حيان تحكيم السياق اللغوي في ذكر المقدر فقال والمعنى هنا (لو شاء جمعهم على الهدى لجمعهم عليه) يقول أبو حيان في البحر المحيط<sup>(٤)</sup> (وتتبع ما جاء في القرآن وكلام العرب من هذا التركيب فوجدته لا يكون محذوفاً إلا من جنس الجواب).

ثانياً: حذف المفعول في التنازع - فعندما يتنازع عاملان على معمول واحد يهتم النحاة ومعرّبوا القرآن بتقدير المفعول ومثال ذلك في قوله تعالى: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فقد حذف مفعول الحافظات (أي فروجهن) وكذلك مفعول (الذاكرات) أي الله وذلك اكتفاءً بالمفعول الأول من الجملتين وهو (فروجهم - الله).  
ويظهر ذلك أيضاً في قولنا: (ونخلع ونترك من يفجرك) والمعنى ونخلع من يفجرك ونتركه.

ثالثاً: حذف عائد الصلة المنصوب.

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [يس: ٣٥] في قراءة من حذف الهاء يقول الفراء (والعرب تضمّر الهاء في الذي ومن وما وتظهرها).

(١) معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٢٠).

(٢) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٠٤).

(٣) ذكره د/ محمد أحمد خضير في الطواهر.

(٤) البحر المحيط (٧/ ٤٩٠).

ومن ذلك أيضًا (فغشاها ما غشى) أي ما غشاها - والحذف هنا قد يفيد التعظيم.

رابعًا: حذف المفعول مع (من) البعضية - حيث يكثر ذلك كما تقول: قد أصبنا من بني وفلان قتلنا من بني فلان - لأن (من) تؤدي عن بعض القوم ومثال ذلك في القرآن ﴿إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ [إبراهيم: ٣٧] قال الفراء: قال: ﴿إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي﴾ ولم يأت منهم بشيء يقع عليه الفعل وهو جائز، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَوْتَيْتُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣] قال ابن جني: (أوتيت من كل شيء شيئًا) (١).

## ٢٠- مسألة في حذف حروف الجر

حذف حروف الجر مشروط بالدلالة عليه بقريته من القرائن سواء كانت لفظية أم قرائن معنوية - ويكون ذلك قياسًا مطردًا مع (أن) و(أن) المصدريتين كما تحذف حروف الجر في مواضع غير ذلك دون الاطراد.

ومثال ما يطرد: قوله تعالى: ﴿عَسَّ وَتَوَلَّى﴾ (١) ﴿أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى﴾ [عبس: ١: ٢] يقول الفراء (لأن جاءه الأعمى) (١).

وكذا في قوله تعالى: ﴿سُبْحٰنَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧١] والتقدير سبحانه عن أن يكون له ولد، أو سبحانه من أن يكون له ولد.

وفي مثل هذه المسألة وقع خلاف في محل الصدر المؤول بعد هذا الحرف المحذوف، فسيويه والخليل يريان أن المصدر المنسبك بعد حرف الجر المحذوف يكون في محل نصب وذلك على نزع الخافض ويرى الكسائي أنه في

(١) المحتسب (٢/ ٣٣٥).

(٢) معاني القرآن للفراء (٣/ ٢٣٥ - ٣/ ١٧٣).

موضع خفض حيث يرى إعمال حرف الجر حتى بعد حذفه وقد تابع الفراء سيبويه والخليل، وقد وقف عند قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢] فأجاز أن (أن) في محل رفع دون تقدير حرف الجر أو في محل نصب بتقدير حرف الجر حيث قال: وقد تكون (أن) رفعا ونصبًا أما الرفع فعلى قولك وتلك نعمة تمنها علي: تعبيدك بني إسرائيل، والنصب تمنها علي لتعبيدك بني إسرائيل - وقد قدر اللام أو الباء أيضًا في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [يونس: ٣٣] فقال: (حققت عليهم لأنهم لا يؤمنون أو بأنهم لا يؤمنون) وقد قدر الزجاج<sup>(١)</sup> حرف الجر قبل (أن) وجعل المصدر المؤول في موضع نصب في قوله تعالى: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ﴾ [التوبة: ٥٤] فقال إن المعنى: ما منعه من قبول نفقاتهم وجعلها في موضع نصب مفعولًا به.

أما حذف حروف الجر في غير ذلك فكثير كثير - ومنه حذف الباء من قوله تعالى: ﴿يُضَعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُوا يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ﴾ [هود: ٢٠] أي بما كانوا يستطيعون السمع.

حيث أجاز الفراء دخول الباء وخروجها في هذا الموضع مستدلًا بالسياق اللغوي من النص القرآني في تفسيره لهذه الآية. وهذا التقدير هو قول بعض المفسرين.

ومنه حذف اللام في ﴿مَنْ ءَامَنَ تَبِعُونَهَا عِوَجًا﴾ [آل عمران: ٩٩] والمعنى: تبغون لها عوجًا، ومنه حذف (عن) في قوله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] أي عن قتال فيه.

ومنه حذف (في) ﴿أَوْ أَطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ [يوسف: ٩] أي في أرض - وليس أرضًا

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٢٤٠، ٥٢٠).

هنا ظرفاً ولكن حذف منها في ثم أعمل فيها الفعل كما تقول توجهت مكة.  
ومنه حذف (من) ومن أشهر الأمثلة على هذا الحرف قوله تعالى: ﴿وَإِخْتَارَ  
مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي من قومه - فقد قدر سيبويه  
(من) لأن الفعل يتعدى إلى الثاني بحرف الجر فتقول: اخترت فلاناً من  
الرجال. وقد وافقت أقوال معربي القرآن سيبويه فنجد الفراء يقول: محكمًا  
التفسير في ذلك (وجاء التفسير: اختار منهم سبعين رجلاً - وإنما استجيز وقوع  
الفعل عليهم إذا طرحت (من) لأنه مأخوذ من قولك: هؤلاء خير القوم وخير  
من القوم فلما جازت الإضافة مكان (من) ولم يتغير المعنى استجازوا أن يقولوا  
اخترتكم رجلاً واخترت منكم رجلاً<sup>(١)</sup>.

ومنه حذف (إلى) في قوله تعالى: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦] حيث قدرها  
الفراء (إلى أين تذهبون) وقد ارتبط هذا عنده بالمكان حيث يقول: (العرب  
تقول: إلى أين تذهب - وأين تذهب) ومنه حذف (على) في قوله: ﴿وَلَا تَعْرَمُوا  
عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] قدرها الزجاج - على عقدة النكاح.

### ٢١. مسألة في حذف (لا) النافية

لقد اهتم النحاة بمعنى النفي وبدلالة (لا) النافية عليه - فإذا غابت قدروها  
محدوفة.

قال سيبويه: (ويقول: والله إن أتيتني آتيك وهو معنى لا آتيك فإن أردت  
أن الإتيان يكون فهو غير جائز وإن نفيت الإتيان وأردت معنى لا آتيك فهو  
مستقيم)<sup>(٢)</sup> فسيبويه يجعل هذا التركيب معبراً عن النفي سواء أ جاء بـ(لا)  
النافية أم لم تظهر في السطح فهي مقدرة للمعنى.

(١) معاني القرآن للفراء.

(٢) الكتاب (٣/ ٨٤).

وتريد والله لا أفعل ذلك أبداً<sup>(١)</sup>.

(والذي يفرق بين هذا التركيب الذي معناه النفي وبين تركيب الإثبات لزوم اللام والنون المؤكدين)<sup>(٢)</sup>.

فالإيجاب في هذا التركيب يحتاج إلى لام ونون كقولك (والله لآتيتك) (والله لأخرجن) ولا يجوز إسقاط واحد من اللام والنون - فإذا أسقطوا (لا) من الجحد على أنه جحد لسقوط اللام والنون منه - ونخرج من هذا بنمطين:

الأول: نمط النفي — حرف القسم + المقسم به + فعل القسم + لا + جواب القسم.

نحو: والله إن أتيتني لا أتيك.

ويتفرع عنه الحذف فتقول والله إن أتيتني أتيك.

ومنه قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تفتأ أو ما تفتأ.

الثاني: نمط الإيجاب حرف القسم + المقسم به + جواب القسم + اللام والنون. نحو: والله لأضربن.

وقد جاء حذف (لا) على غير القسم في مثل: ﴿وَالْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَّسًا أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ﴾ [النحل: ١٥ - لقمان: ١٠] فقد قدرها الفراء: لثلاث تميد بكم وقال إن (أن) في هذا الموضع تكفي من (لا)<sup>(٣)</sup>. وكذلك قدرها أبو عبيدة: أن لا تميد بكم<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب (٣/١٠٥)

(٢) الكتاب (٣/١٠٤).

(٣) معاني القرآن للفراء (٢/٣٢٧).

(٤) مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/٣٥٧).